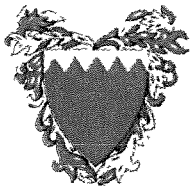

البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة

كلمـــة
وفد مملكة البحرين
في
اللجنة الثالثة

لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية
(الدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة)

حول
البند (28)
من جدول الأعمال
" النهوض بالمرأة"

الأربعاء 17 أكتوبر 2012

ممثلة مملكة البحرين في اللجنة
الآنسة نوال عبد الجليل الجاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،

يتقدم وفد بلادي بالتهنئة الخالصة لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة، متمنية لكم التوفيق والنجاح، واثقين بأن خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية سيمكنانكم من تسيير أعمال اللجنة على الوجه الأمثل.

السيد الرئيس،،

لقد اهتمت مملكة البحرين في خططها وبرامجها بمسألة تمكين المرأة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإن إستراتيجية المجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين والتي اعتمدت بالتزامن مع يوم المرأة العالمي في الثامن من مارس 2005م، أشارت إلى أن المرأة "شريك جدير في بناء الدولة ونموها". وتهدف هذه الإستراتيجية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها في كافة المجالات، وتشمل محاورها ما يلي: المرأة واتخاذ القرار، الاستقرار الأسري، التمكين الاقتصادي، المجتمع المدني، التعليم والتدريب، والبيئة والصحة.

السيد الرئيس،،

وفي ظل المشروع الإصلاحي لجلالة ملك مملكة البحرين حظيت المرأة باهتمام خاص على كافة الأصعدة، بالاهتمام بالرعاية والعناية الدائمة من منطلق اعتبار المواطن البحريني رجلاً كان أو امرأة، هو مفتاح التقدم والثروة الحقيقية للبلاد.

وفي هذا الصدد، أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة سعي المجلس الدؤوب في تعزيز حقوق المواطنة المقدمة للمرأة البحرينية لتشمل المتزوجة من غير بحريني وأبناءها للحصول على الجنسية البحرينية فضلاً عن توسعة مظلة الخدمات الأساسية للاستفادة من الضمان الاجتماعي، عن طريق استحداث فئة جديدة تشمل المطلقات والأرامل تنتفع من الخدمات الإسكانية التي تقدم للمواطنين، والتي من المؤمل اعتمادها بشكل رسمي قريباً من خلال تعديل القرار رقم (12) لسنة 2004 بشأن الخدمات الإسكانية خلال الفصل التشريعي الثالث لعام 2012.

السيد الرئيس،

إن الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 تستند بشكل أساسي إلى مبادئ ثلاثة وهي الاستدامة والتنافسية والعدالة لكي تتهيأ لكل مواطن بحريني امرأة أو رجل السبل التي تمكنه من العيش حياة كريمة وآمنة ومزدهرة وذلك تطبيقاً لما نصت عليه المادتان 4 و 5 من دستور مملكة البحرين واللتان تكفلان توفير تكافؤ الفرص بين المواطنين ومساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد تمكنت المرأة من نيل شرف العضوية في مجلس النواب حيث تم انتخاب أربعاً من السيدات، وقد بلغ أعضاء مجلس الشورى من النساء عشرة، وتوجد ثلاث وزيرات تشملن حقائب وزارية للتنمية الاجتماعية والثقافة والإعلام.

وتماشياً مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي سبيل الوصول إلى التنمية المستدامة في خلق الوظائف، وتنفيذاً لمحور التمكين الاقتصادي لإستراتيجية النهوض بالمرأة تم إنشاء بنك الأسرة وإطلاق حزمة من برامج التدريب والتأهيل لعدد من المشاريع ذات القبول الاجتماعي التي تهدف إلى تزويد المرأة بالمهارات والتقنيات اللازمة لتكون قادرة على تأسيس وإدارة مشاريع صغيرة أو الدخول في مجال ريادة الأعمال في عدد من المهن المناسبة لخصوصية المرأة البحرينية وبالتالي المساهمة في تخفيف نسبة العاطلات من النساء وزيادة مساهماتهن في تنمية الاقتصاد الوطني.

كما تواصل مملكة البحرين عقد الشراكات اللازمة لاستكمال منظومة العمل الاقتصادي بتوفير كافة الخدمات التي تستلزمها برامج التمكين الاقتصادي للمرأة فعلى صعيد توفير القروض وخدمات التمويل الميسر، تم إطلاق المحفظة المالية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لدعم النشاط التجاري للمرأة بسقف قدره مليونا دينار وتدار من قبل بنك الإبداع باعتباره اليوم أحد بنوك التمويل الميسر الذي يهدف إلى دعم وتشجيع المرأة على تحقيق طموحاتها من خلال تنفيذ مشروعها التجاري من المنزل أو تطوير مشروعها القائم من خلال تقديم قروض متناهية الصغر تتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي سياق متصل، تم تدشين مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية "ريادة الأعمال"، والذي يعتبر حاضنة اقتصادية متكاملة توفر كافة الخدمات الإدارية

والتدريبية والاستشارية لرائدات الأعمال. حيث يهدف إلى تنمية مهارات المرأة على إدارة المشاريع والعمل الحر وإعطائها فرصة للنجاح وتوفير البيئة الملائمة لها، وترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار لدى المرأة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة بالإضافة إلى تقليل تكاليف التأسيس من خلال تقديم الدعم والمساندة للمؤسسات الريادية المتناهية الصغر.

السيد الرئيس،،

تقوم المملكة على دعم حقوق المرأة وسن التشريعات الخاصة بحماية الأسرة وقد انضمت مملكة البحرين إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة ولاسيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والسعي من خلال تشريعاتها إلى الالتزام بحقوق المرأة من خلال قانون الأحوال الشخصية لعام 2010م. وتتطلع مملكة البحرين للتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ودعم الأعضاء لدعم وتعزيز حقوق المرأة في كافة المجالات .

وشكراً السيد الرئيس ،،